



## المساواة بين الجنسين في أجندة 2030 للتنمية المستدامة نداء للمساهمة بورقات موجهة إلى صانعي السياسات

دولياً، تلقى خطة التنمية المستدامة لعام 2030 منذ اعتمادها رسمياً في العام 2016، اهتماماً غير مسبوق من قبل الحكومات والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأكاديميين، وهو ما لم تمتع به قبلها "أهداف الألفية الإنمائية" التي شكلت برنامج أولويات عالمي للفترة 2000-2015. وبقدر ما يمكن اعتبار ذلك أمراً إيجابياً، إلا أنه يحمل معه مخاطر الانزلاق من الفهم العميق والنقدي للأجندة والعمل الجاد لتحقيق مضمونها، إلى ممارسة ترويجية تبقى أسيرة الشعارات والوصفات الجاهزة وتكتفي من الأجندة بالشكليات.

أما عربياً، فنتنزل أجندة التنمية المستدامة 2030 في إطار يختلف أشد الاختلاف عن بقية الأقاليم الأخرى. فقد تم اعتمادها، أربعة سنوات بعد "الربيع العربي" الذي شكل تاريخاً مفصلياً في حياة الناس في كل البلدان العربية التي عاشت التحولات السياسية والمؤسسية أو التي تأثرت بهذه التحولات، كما في السياسات والإصلاحات الخاصة بالمساواة بين الجنسين ومحاولات التراجع كذلك التي شهدتها أوضاع المرأة فيها، خاصة على أرض الواقع، والتراجعات جراء الحروب والنزاعات والتهجير وكافة أشكال العنف الممارس ضدها، رغم المبادرات التشريعية في جل البلدان العربية من أجل تعزيز المساواة وردم هوة التمييز. ولقد برز في ظل مسارات التحول، خطاب ثقافي، يقر من ناحية بأهمية المساواة والعدل وإحقاق الحريات الفردية والكرامة الإنسانية والذود عن حقوق الإنسان عموماً، ويتصدى من ناحية أخرى لمبادئ المساواة بين الجنسين ولجملة من الحقوق الإنسانية للنساء.

لقد صممت أجندة 2030 من أجل مواجهة جوانب القصور في الأجندات التنموية السابقة والراهنة، والسعي من أجل مواجهة ناجحة وناجعة للمشكلات والأزمات الكونية الكبرى التي يعرفها العالم المعاصر والتي لخصتها وثيقة أجندة 2030 في ثلاث: هي الحروب والنزاعات، والفقر وعدم

1 - "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"؛ قرار اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 25 أيلول/سبتمبر تحت رقم A/RES/70/1. وعلى امتداد هذا التقرير سوف نشير إلى هذه الوثيقة باسم أجندة 2030 اختصاراً، أو خطة التنمية المستدامة لعام 2030. كما أننا لا نجد داعياً لتكرار ذكر المرجع في الهامش ونكتفي بما يأتي في النص الأساسي، حيث أن المصدر واحد ومعروف.

المساواة، والتدهور البيئي المهدد للحياة على الكوكب، ومن ضمنه التغير المناخي. وقد وضعت الأجندة العالمية من أجل مواجهة هذه المشكلات حفاظا على الناس والكوكب، وتحقيق الازدهار والأمن والسلام والحكم الرشيد للجميع، وهو ما لا يتحقق إلا من خلال شراكة حقيقية بين جميع الأطراف على المستوى الكوني، كما على المستوى الوطني والمحلي. وهو أيضا ما لا يتحقق، إلا اعتمادا على مبادئ ومقاربة حقوق الإنسان، وعلى رأسها الالتزام بمبدأ المساواة بين جميع الناس، بما في ذلك المساواة بين الجنسين.

ويتطلب تحويل الأجندة العالمية إلى خطط عمل على المستوى الوطني والمحلي (والإقليمي عند الاقتضاء)، استيعاب الأجندة وتكييفها وإعادة إنتاجها في صيغة تستجيب بدورها للتحديات الإقليمية والوطنية، إلى جانب إسهامها في معالجة المشكلات الكونية نفسها (التغير المناخي مثلا) أو تجلياتها في البيئة المحيطة مباشرة (حروب المنطقة العربية مثلا)، بما في ذلك مواجهة المشكلات الخاصة التي لم تلحظ أو أنها لم تلحظ كفاية في الأجندة العالمية (كالهجرة واللجوء مثلا). وباختصار، يفترض بأجندة 2030 في صيغتها المكيفة وطنيا في البلدان العربية، أن تخاطب الظروف الخاصة لهذه البلدان منفردة ومجمعة، وأن تتصدى لمشكلات المنطقة والبلد المعني بنجاح. وتأتي قضية المساواة بين النساء والرجال وتمكين المرأة على رأس هذه القضايا في البلدان والمجتمعات العربية، التي تعتبر من أكثر مناطق العالم تأخرا لجهة المساواة بين الجنسين والقضاء على كافة أشكال التمييز والعنف ضد المرأة، نظرا لتثبع النظام والخطاب السياسي والثقافي والعلاقات الاجتماعية بالطابع البطريركي والذكوري، كما سيأتي توضيحه في مجمل هذا التقرير.

### المساواة بين الجنسين في أجندة 2030

تحتل المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات (ما ينص عليه الهدف الخامس للتنمية المستدامة) أهمية كبيرة في أجندة 2030، وهي أهمية استثنائية في البلدان والمجتمعات العربية. وقد كان لقضية المساواة بين الجنسين مثل هذه الأهمية على الدوام في أجندة التنمية في العالم وفي المنطقة العربية، لاسيما بالنسبة إلى المجتمع المدني والحركات النسوية والحقوقية، أكثر مما كان عليه الأمر بالنسبة إلى الحكومات. كما اكتسبت هذه القضية زخما كبيرا بعد قمة المرأة في بيجينغ عام 1995، حيث تأسست حركات ومنظمات وشبكات ومراكز أبحاث جديدة تعنى بقضية المساواة في سياق التحضير للمؤتمر وما بعده، كما أن الجمعيات التي كانت قائمة قبل ذلك ضاعفت نشاطها بمناسبة القمة.

وقد شككت قضية تحرير المرأة وتعليمها ومشاركتها في الحياة العامة ركيزة أساسية في عصر النهضة في نهايات القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. ولعبت الحركات النسوية واتحادات المرأة الوطنية والتنسيق الإقليمي قديما والمرأة نفسها، أدوارا هامة في التحرر من الاستعمار/الانتداب وفي بناء الدولة الوطنية في مراحل التأسيس الأولى. ويعتبر التوجه الحالي فيما يخص قضايا المساواة بين الجنسين بما هي قضية حقوق إنسان، وإلغاء كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، تنويفا لهذا المسار الذي تبلور بشكل مترابط وتراكمي منذ المؤتمر العالمي الأول للمرأة في المكسيك عام 1975، ثم نيروبي -

1985، فكوبنهاغن 1990، فمسار بيجينغ اعتباراً من 1995.

واعتمد المجتمع الدولي أدوات عدة للعمل من أجل المساواة، أبرزها اتفاقية القضاء على كل أشكال التمييز ضد المرأة في ديسمبر 1979 التي لا تزال معظم الدول العربية متحفظة على بعض بنودها (اليمن وجيبوتي وجزر القمر صادقت دونما تحفظ، وقامت تونس سنة 2014 برفع كل تحفظاتها على الاتفاقية ما عدا الإعلان العام، كما انضمت السلطة الفلسطينية إلى المعاهدة عام 2014 دون تحفظات<sup>2</sup>). وكان تقرير التنمية الإنسانية الأول عام 2003<sup>3</sup>، قد ذكر ثلاث فجوات كبرى تعيق التنمية في البلدان العربية هي فجوة الحرية، وفجوة التمييز ضد المرأة، وفجوة المعرفة، وخصص المكتب العربي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حينه تقريراً مستقلاً لكل فجوة.

وكانت قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة حاضرة بقوة في ديباجة أجندة 2030 وفي الإعلان اللذين يسبقان عرض أهداف التنمية المستدامة ويرسمان الإطار المرجعي للأجندة وغاياتها النهائية. ومنذ الفقرات الأولى للديباجة، تحضر قضية المساواة بين الجنسين باعتبارها مكوناً رئيسياً من حقوق الإنسان التي تشكل منطلق الأجندة وإطارها العام الأشمل.

فقد جاء في الديباجة أن القصد من أهداف التنمية المستدامة ومجمل خطة التنمية هو "إعمال حقوق الإنسان الواجبة للجميع وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات كافة". كما جاء أن "العالم الذي نصل إليه" هو العالم الذي "يسود كافة أرجائه احترام حقوق الإنسان وكرامة الإنسان وسيادة القانون والعدالة والمساواة وعدم التمييز، عالم يحترم الأعراق والانتماء الاثنى والتنوع الثقافي...عالم يتاح فيه لكل النساء والفتيات التمتع بالمساواة الكاملة بين الجنسين، وتزاح عنه جميع العوائق التي تحول دون تمكينهن..." (الإعلان الفقرة 8).

من جهة أخرى، فإن الإعلان يقارب أيضاً مسألة المساواة بين الجنسين باعتبارها شرطاً من شروط نجاح التنمية بما هي عملية شاملة إذ "يسهم تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة إسهاماً حاسماً في إحراز تقدم نحو تحقيق جميع الأهداف والغايات. فلا سبيل إلى تحقيق كامل الإمكانيات البشرية وتحقيق التنمية المستدامة، إذا ظل نصف البشرية محروماً من التمتع بكامل حقوق الإنسان والفرص الواجبة له، إذ يجب أن تتمتع النساء والفتيات بالمساواة في فرص الحصول على التعليم الجيد والموارد الاقتصادية وفرص المشاركة السياسية، فضلاً عن المساواة مع الرجال والفتيان في فرص العمل وتولي القيادة وصنع القرار على جميع المستويات... وسيتم القضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات..." (الإعلان الفقرة 20).

لقد وضعت أجندة 2030 قضية المساواة بين الجنسين في صلب الإطار النظري والمبادئ الناظمة للأجندة باعتبارها مكوناً رئيسياً في حقوق الإنسان؛ كما قدمتها بما هي شرط لنجاح التنمية في مختلف

<sup>2</sup> تقرير تنمية المرأة العربية الخامس "المرأة العربية والتشريعات"، كوثر، الأجدد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمساواة وتمكين المرأة، 2015

<sup>3</sup> تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 : نحو إقامة مجتمع المعرفة

المجالات وضرورة إدماج منظور النوع الاجتماعي في كل السياسات ومنهاج العمل التنموي، وقدمتها أخيراً بصفتها معياراً لتقييم نجاح العملية التنموية كلها.

### مناصرة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البرامج والسياسات المتصلة بأجندة التنمية 2030

ضمن هذا السياق، يطلق "كوثر" هذا النداء للمساهمة بورقات موجهة لصانعي السياسات، تهدف إلى جلب اهتمام صانعي/ات السياسات المحليين والإقليميين (حكومات، برلمانات، وزارات، سياسيين وسياسيات) نحو قضية المساواة بين الجنسين باعتبارها قضية جوهرية تطل جميع أهداف الأجندة ومقاصدها، بما يمكن من مناصرة مراعاة منظور المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في السياسات والتشريعات وكذلك في البرامج والمشاريع التنموية.

**يجب أن تتضمن الورقة الموجهة لصانعي السياسات :**

1. عنوان الورقة
2. ملخصاً موجزاً للورقة
3. التقديم وطرح المشكل في سياقه العام
4. طرحاً معمقاً للمشكل يستند إلى أدلة وقرائن علمية مثبتة ويقدم جملة من الحلول
5. خلاصة تتضمن الفكرة الرئيسية المراد الأخذ بها بعين الاعتبار
6. التوصيات المقترحة
7. قائمة في المراجع والمصادر المعتمدة التي تقدم معطيات إضافية حول موضوع الورقة

**ترسل الورقة قبل تاريخ : 30 أبريل/أبريل 2020**

**تشرف لجنة علمية على انتقاء الأوراق**

حجم الورقة النهائية : 15 صفحة Traditional Arabic

ترسل المشاركات إلى [info@cawtar.org](mailto:info@cawtar.org)